

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدّم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

150612 020612 12-30927X (A)



البيان

يدرك كل واحد منا أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتزايد على مستوى العالم. ويشكل هذا في الواقع تهديدا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. والاضطرابات العالمية التي تنتشر يوما بعد يوم، بسبب الإحباط الذي يشعر به الناس الذين يفتقرون إلى وظيفة لائقة ومزمل آمن وبيئة آمنة ومستقبل أفضل لأطفالهم، ما هي إلا صيحة تدعو إلى صحو الحكومات والمجتمع ككل لعقد صفقة عالمية جديدة عاجلة لإعادة التوازن وإعادة هيكلة النظام الاجتماعي الاقتصادي الجائر الحالي.

وليس ثمة بديل عن توفير تعليم جيد، وليس ثمة حل طويل الأجل للفقير غير التعليم. فنحن بحاجة إلى التعليم لتلقين الناس العيش في وئام مع الطبيعة، ومع بعضهم البعض، مع الاعتراف بأن الحياة الكريمة هي احتياج وحق لكل فرد.

ويتعين تشجيع صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منحهم حوافز لإنتاج الأغذية وغيرها من السلع محليا. ومع تحركنا في إطار اقتصاد عالمي بلا حدود، ثبت فشل العولمة المرتكزة إلى التمويل (وفقا لما اتضح من الأزمات الأخيرة). ولا بد من القضاء على الفقر وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى العالم. وتعد التعاونيات أدوات قوية لعملية التمكين الاقتصادي والتحول الاجتماعي. وتلزمنا أخلاقيات اقتصادية لبناء مجتمعات مستدامة يتمتع فيها كل إنسان بالحق في أن يعيش حياة كريمة وإنسانية.

وتوضح دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في ١٠ بلدان أفريقية أن النساء نادرا ما يملكن الأراضي، وعندما يحدث ذلك، تكون حيازاتهن أصغر حجما وأقل خصوبة من تلك التي يجوزها الرجال. وإذا ما إتاحت للمزارعات نفس فرص الحصول على المدخلات والتدريب كالذكور، لأمكن رفع الغلة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة. ويشكل توفير العمل للمرأة والشباب أمرا حيويا للقضاء على الفقر ولتحقيق النمو الاقتصادي المنصف، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وينظر إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أنه أمر لا غنى عنه، نظرا لأن أعدادا متزايدة من الحكومات غير قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، بينما تحظى منظمات خاصة كثيرة بوضع أفضل يمكنها من المساهمة في التنمية الاجتماعية بدون التضحية بنصيبها العادل من الربح. ووفقا لما ذكره الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره إلى المؤتمر في دورته الثالثة عشرة (UNCTAD (XIII)/1)، فإن الاتجاه الذي أثار القلق في السنوات الأخيرة هو النفوذ المتزايد للأسواق المالية في تطويع السياسات والموارد لخدمة احتياجاتها ومصالحها الخاصة. ويتمثل ما يلزمنا في وضع إطار تنظيمي وجعل المسؤولية الاجتماعية للشركات إلزامية على نحو يستند إلى العدالة الاجتماعية